# تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبورصة الكويتية

*إعـــــداد*

**الباحث/ مبارك حصان فهد الباني الزعبي**

**باحث بقسم المحاسبة**

**كلية التجارة – جامعة مدينة السادات**

*إشـــــــراف*

**أ.م.د/ محمد صابر حموده السيد**

**أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد**
**كلية التجارة - جامعة المنوفية**

**د/ رجب محمد عمران**

**مدرس المحاسبة والمراجعة**
**كلية التجارة – جامعة مدينة السادات**

• **ملخص البحث:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ على تعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، تم استخدام استبانة تم توزيعها على عينة شملت (١٠) شركات من شركات الخدمات المالية الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه حول باقى عبارات مباديء الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية، وعدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه حول باقى عبارات مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، ووجود تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية. وأوصت الدراسة بإصدار التشريعات الملزمة لكافة المؤسسات للالتزام بالتطبيق السليم لمباديء الحوكمة، وذلك لأهميتها فى المساهمة فى تحسين الأداء داخل البنوك وتعظيم ثروة الملاك، ونظرًا لأثر مباديء الحوكمة المعنوي على القيمة المضافة والقيمة السوقية المضافة.

**الكلمات المفتاحية:** مباديء حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبي، القيمة السوقية.

• **Abstract:**

This study aimed to identify the impact of integration between the principles of corporate governance and the policy of reservation on maximizing the market value of the companies listed on the Kuwait Stock Exchange, through a field study of the companies listed on the Kuwait Stock Exchange. A questionnaire was used that was distributed to a sample that included (10) companies from Kuwaiti financial services companies, and the study concluded that there are no statistical differences between the opinions of the respondent according to the function of the respondent about the rest of the phrases of the principles of governance applied in companies listed in the Kuwaiti stock market, and there are no statistical differences between the opinions of the respondent according to the function of the respondent about the rest of the expressions of the level of accounting conservatism There is a statistically significant effect of the characteristics of the principles of governance of companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange on the level of accounting conservatism in companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange. The study recommended the issuance of binding legislation for all institutions to adhere to the proper application of the principles of governance, due to its importance in contributing to improving performance within banks and maximizing the wealth of owners, and due to the moral impact of the principles of governance on added value and market value added.

***Keywords:*** **Principles of corporate governance, accounting conservatism, market value**.

# القسم الأول
# الإطار العام للبحث

## أولاً: مقدمة البحث:

تزخر الساحة العالمية بالعديد من التغيرات المتتالية سواء الإيجابية أو السلبية على مستوى مؤسسات الأعمال والتي تؤثر على بيئة الأعمال، الأمر الذي يتطلب المزيد من الرقابة والحوكمة على عمليات الشركات، ويمكن أن يؤدي ضعف آليات الحوكمة والرقابة في الشركات إلى مشكلات قد تؤثر على استقرارها، لذا يجب أن يكون هنالك اهتمام كبير من قبل الإدارات العليا والأطراف المسئولة في الشركات على تطبيق الحوكمة بمفهومها الشامل وتطبيق مبادئها للمساهمة في تحقيق أهداف وغايات الشركات بصفة عامة (Basri et al., 2021).

وفي هذا السياق توفر التقارير المالية معلومات حول نتائج أعمال المنشأة وأدائها خلال فترة معينة، وتعد هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة لكل من الأطراف الداخلية بما في ذلك المديرين بصفتهم متخذي القرارات، والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة (Ikin, 2021)؛ ومن ثم تحظي قضية جودة ومصداقية المعلومات والتقارير المالية للمنشأة باهتمام متزايد، ومن ثم تحاول الهيئات التنظيمية والممارسون والأكاديميون تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي لزيادة جودة التقارير المالية من خلال وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والآليات التي من شأنها دعم ممارسات التحفظ المحاسبي للحد من السلوك الانتهازي للمديرين بهدف حماية مستخدمي التقارير المالية غير أن مستوى التحفظ المحاسبي لا يتحدد بالمعايير وحدها والسبب في ذلك يرجع إلي ما يسمي بالحكم المهني (Sharma, 2021).

ويُعد التحفظ المحاسبي آلية من شأنها الحد من دوافع الإدارة وقدرة المديرين على المبالغة في الأرقام المحاسبية، ففي حالة عدم توافق أهداف الإدارة والمساهمين، يمكن للمديرين الانخراط في التحفظ المحاسبي كآلية رقابة سابقة، وبالمثل يمكن للمديرين أيضًا أن يكون لديهم الدافع لمواصلة تشغيل الاستثمارات غير المربحة القائمة بسبب المنافع الخاصة التي يحققونها من خلال هذه المشاريع، ويعمل التحفظ المحاسبي في هذه الحالة على تحسين عملية الرقابة اللاحقة للقرارات الاستثمارية للمديرين؛ باعتبار أن الاعتراف بالخسائر المستقبلية المحتملة في الوقت المناسب يقلل من احتمالية مواصلة المديرين تشغيل المشاريع غير الاقتصادية ((Chen et al., 2018; Hu & Jiang, 2019; Lobo et al.,2020).

ويُعتبر المديرون والمساهمون ركيزتين هامتين بالنسبة للمنشأة، ونجاح أي منشأة متأصل في قوة الرابطة بين هاتين الركيزتين، وتوفر زيادة قدرة المديرين على الوصول إلي المعلومات المتعلقة بعمليات وإدارة المنشأة مقارنة بالمساهمين ميزة للمديرين على المساهمين، وفي الوقت نفسه فإن المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين لاتخاذ القرارات الاستراتيجية يتمثل في القوائم المالية التي تعدها الإدارة؛ ومن ثم تعكس القوائم المالية قدرة الإدارة على إدارة موارد المنشأة، ويهتم المساهمون دائمًا بكفيية تنفيذ المديرين لممارسات التحفظ المحاسبي بما يؤدي إلي حماية أفضل لمصالحهم (Saeed, 2020).

وفي ضوء ما سبق يعد الطلب على التحفظ المحاسبي مدعومًا بدوافع داخلية أو خارجية، حيث تتمثل الدوافع الداخلية في أن المديرين الذين يتمتعون بسلطة تقديرية يمكنهم تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي للاستفادة من منافعه عند عقد الاتفاقات التعاقدية وكذلك في حالة التقاضي، في حين تتمثل الدوافع الخارجية لزيادة الطلب على التحفظ المحاسبي في القيود المفروضة على المديرين من قبل الهيئات التنظيمية والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة (Muttakin et al., 2019).

**ثانياً: مشكلة البحث**

تمثل القوائم المالية مصدرًا للمعلومات الأساسية للمستخدمين للحكم على أداء البنك، وذلك لاستناد معظم قراراتهم الاقتصادية على المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم، لذلك تسعي الإدارة التي تمارس الغش إلي تحريف القوائم المالية، من أجل إعطاء انطباع إيجابي عن البنك لدى المستخدمين يتناقض مع الواقع، من خلال تحريف الحسابات التي تتضمنها هذه القوائم أو بعضها لتقديم مزاعم مضللة، وذلك من خلال التزييف والتلاعب بالوثائق والأدلة التي تعد القوائم المالية في ضوئها لإخفاء عملية الغش، وهو ما يترتب عليه في الأخير إعداد قوائم مالية لا تعبر بعدالة عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للبنك، مما دعا كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة البنكية من تكثيف الجهود في سبيل تعزيز القواعد والمعايير القادرة على إدارة المؤسسات البنكية بشكل آمن وسليم، يضمن الحفاظ على أموال المودعين ويعالج الاختلالات والقصور في المبادئ، والتي كان أهمها الرقابة غير الكافية من مجلس الإدارة على الإدارات العليا، وعدم كفاية إدارة المخاطر والهياكل المعقدة على نحو غير ملائم للبنوك، والخلل في نظام المكافآت والحوافز.

ومن وجهة نظر المؤيدون لممارسة التحفظ المحاسبي، فإنه يساهم في الحد من ممارسات الأرباح وحل مشاكل تكلفة الوكالة، والتعارض بين المساهمين والملاك، هذا ولقد قامت العديد من الدراسات بقياس التحفظ المحاسبي بنوعية وباستخدام أساليب وطرق قياس مختلفة، وجاءت النتائج لتشير لوجود ممارسات مختلفة للتحفظ المحاسبي وفي قطاعات عديدة شملتها تلك الدراسات (فودة وآخرين، ٢٠١٦؛ الحناوي، ٢٠١٨؛ الفضل، ٢٠١٩؛ الطحان، ونخال، ٢٠٢٠؛ الجندي، ٢٠٢٠) وعليه فإن إشكالية ممارسة التحفظ المحاسبي من عدمه قد باتت تتجه بشكل كبير نحو وجود هذه الممارسات في إعداد القوائم المالية للشركات، ولكن الإشكالية هي وجود أراء متباينة ومختلفة نحو مدى إيجابيات أو سلبيات تبني سياسة التحفظ المحاسبي، ومن منطلق وجود هذه السلبيات والتي قد ينتج عنها مخاطر تتعلق أو تؤثر في أسعار الأسهم وقيمة الشركة من جراء إتباع هذه السياسات المتحفظة، حيث لكل سياسة محاسبية متبعة تأثير معين على مدلول ومفاد ما تفصح عنه القوائم المالية، وعلى جانب أخر فإن التحفظ المحاسبي المرتبط بمفردات وبنود قائمة المركز يؤثر في النهاية على قيمة ومدلول المركز المالي للشركة، والذي يؤثر بدوره في النهاية في رؤية أسهم الشركة وقيمتها من زاوية المستثمرين ومستخدمي المعلومات المحاسبية في القرارات الإستثمارية.

إلا أنه لا يزال هناك نتائج مثيرة للجدل فيما يتعلق بتأثير آليات حوكمة الشركات على القيمة السوقية للمنشأة، خاصة في البلدان النامية، ولقد أظهرت الدراسات السابقة أن لممارسات حوكمة الشركات آثار اقتصادية مباشرة هامة على القيمة السوقية للمنشأة (Schmidt, 2017)، بالرغم من ذلك، فإن العلاقة بين تلك المتغيرات الثلاثة (حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبي، وقيمة المنشأة) لم تعطي أولوية عليا في الدراسات الحالية، ومن ثم، يوصي بشدة دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبي، وقيمة المنشأة.

ويعتبر التحفظ المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة ضد هذا المبدأ، فقد توصلت العديد من الدراسات إلي أن التحفظ المحاسبي يشكل وسيلة مهمة للتعامل مع الريبة والشك من أجل الدفاع عن الدائنين ضد التوزيع غير المبرر لأصول المنشأة في هيئة أرباح، وبالإضافة إلي ذلك، يلعب التحفظ المحاسبي دورًا هامًا في السيطرة على خطط التعويضات الزائدة للمديرين من خلال التحقق من الأخبار الجيدة، وهو الذي من شأنه يحد من فرص المديرين في التلاعب بالأرباح (Nasr & Ntim, 2018)

**ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:**

١- ما هي طبيعة وأهمية التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية؟
٢- ما هي أهم النظريات المفسرة للتحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية؟
٣- ما هي المخاطر المترتبة على ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية؟
٤- ما هي طبيعة العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية؟
٥- ما هي طبيعة العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي وتعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية؟
٦- ما هو أثر التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ على تعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية الكويتية؟

**ثالثا: الدراسات السابقة:**

تعددت الدراسات التي اهتمت بمتغيرات الدراسة الحالية، وسوف يتناول الباحث الدراسات السابقة بثلاث محاور كالتالي:

**المحو الأول: الدراسات التي تتعلق بالتحفظ المحاسبي**

**١- دراسة (غالي، ٢٠١٨)**

هدفت الدراسة قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيم الشركة المدرجة ضمن مؤشر (EGX100)، وقد تناولت الدراسة قياس التحفظ المحاسبي بنوعية باستخدام أساليب القياس المتاحة، وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج يتمثل أهمها في أن هناك ممارسات مرتفعة من التحفظ المحاسبي والتي تؤثر بدورها على زيادة قيمة الشركة المستقبلية، وذلك بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح في الفترة الحالية وتراكمها في الفترات المستقبلية.

**٢- دراسة (Yasir, 2018)**

هدفت الدراسة إلى العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار في السوق الباكستاني، وتوصلت الدراسة إلي أن للتحفظ المحاسبي أثر موجب معنوي على كفاءة الاستثمار وأنه يحد من مشكلة العجز الاستثماري، كما يعزز من التمويل بالدين ويخفف من حالة عدم تماثل المعلومات ومشكلة الوكالة بين حملة الأسهم وحملة السندات.

**٣- دراسة (Hamad et al., 2019)**

هدفت الدراسة إلى دراسة ما إذا كان التحفظ المحاسبي بنوعية المشروط وغير المشروط يخفض من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في وجود الأرصدة النقدية على شركات في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلي أن تأثير التحفظ المحاسبي سلبي غير مباشر على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الأردنية مع وجود الأرصدة النقدية.

**٤- دراسة (Biddle et al., 2020)**

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي بنوعيه ومخاطر الإفلاس على الشركات الأمريكية المدرجة في كل من بورصة نيويورك، البورصة الأمريكية، وبورصة ناسداك في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٧ بما في ذلك عينة فرعية من الشركات أعلنت إفلاسها، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي بنوعيه ومخاطر الإفلاس مما يعني أن التحفظ المحاسبي يساعد في تخفيض مخاطر الإفلاس.

**٥- دراسة (الجندي، ٢٠٢٠)**

هدفت الدراسة قياس أثر التحفظ المحاسبي بنوعية على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة، وقد تم فحص عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال ٢٠١٥-٢٠١٨، ولقد خلصت الدراسة لعدة نتائج يتمثل أهمها في وجود تأثير للتحفظ المحاسبي بنوعية على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة.

**٦- دراسة (Sharma & Kaur, 2021)**

هدفت الدراسة إلي تأثير آليات الحوكمة (خصائص مجلس الإدارة لجنة المراجعة) على تبني التحفظ المحاسبي في الشركات الهندية، وقد تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس المستحقات السالبة، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة تأثيرية لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على تبني التحفظ المحاسبي.

**٧- دراسة (Ismail et al., 2021)**

هدفت الدراسة إلي فحص العلاقة بين خصائص المدير المالي والتحفظ المحاسبي المشروط في الشركات الماليزية غير المالية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٦-٢٠١٩، وكشفت الدراسة عن أن خصائص المدير المالي (العمر، مستوى التعليم، النوع) تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي.

**٨- دراسة (الشرقاوي، ٢٠٢٢)**

هدفت الدراسة إلي بحث العلاقة بين التحفظ المحاسبي الشرطي، والكفاءة الاستثمارية، وتوصلت النتائج إلي عدم وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي والكفاءة الاستثمارية من خلال توسيط عدم تماثل المعلومات، غير أن التحفظ المحاسبي بمعزل عن توسيط عدم تماثل المعلومات قد أظهر علاقة طردية ومعنوية في حالة العجز الاستثماري، ما يعني أنه يفاقم من هذه المشكلة، إلي جانب ذلك، قامت الدراسة باختبار دور التحفظ المحاسبي في إطارين، تمثل الأول باختبار الدور الحوكمي للتحفظ وذلك بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإنفاق الاستثماري في ضوء توفر رصيد داخلي كافي لمقابلة الإنفاق الاستثماري، وبينت النتائج دم معنوية هذه العلاقة، أي أن التحفظ المحاسبي في هذا الإطار لا يضطلع بدور حكومي، أما في حالة عدم توفر رصيد كاف لمقابلة الإنفاق الاستثماري (الإطار الثاني) ولجوء الشركة إلي سوق الديون لتأمين تمويل لهذا الإنفاق، أظهرت النتائج علاقة عكسية ومعنوية بين التحفظ والإنفاق الاستثماري، وهو ما يعني رفض فرضية الدور المعلوماتي.

**٩- دراسة (سليمان، ٢٠٢٢)**

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين آليات التحصين الإداري المتمثلة في كل من؛ مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية إيجابية بين كل من مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، في حسن توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، بينما توصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

**١٠- دراسة (الجوهري، ٢٠٢٢)**

تهدف الدراسة إلي اختبار أثر كل من التحفظ المحاسبي، وأنماط الملكية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية كأحد الآليات التي يمكن الاعتماد في الحد من مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية، وقد توصلت الدراسة إلي وجود أثر معنوي إيجابي لكل من التحفظ المحاسبي، والملكية الإدارية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية، في حين توصلت الدراسة إلي وجود أثر إيجابي غير معنوي لتركز الملكية على مستوى الاحتفاظ

بالنقدية، بينما أشارت النتائج إلي وجود أثر معنوي سلبي لكل من الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية، كما أشارت النتائج إلي وجود أثر معنوي سلبي لمستوى الاحتفاظ بالنقدية على مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية، في حين أشارت نتائج التحليل الإضافي إلي وجود أثر معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية ومخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية.

**١١- دراسة (زعبل، ٢٠٢٢)**

هدفت الدراسة إلي بيان دور التحفظ المحاسبي غير المشروط في الحد من المخاطر المالية، وتوصلت النتائج إلي وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط والمخاطر المالية النظامية، وأن مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط ليس له تأثير معنوي على المخاطر المالية غير النظامية (بأنواعها).

**المحور الثاني: الدراسات التي تتعلق بآليات حوكمة الشركات**

**١- دراسة (يامين، ٢٠١٦)**

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد تم قياس مدى التطبيق من خلال مبادئ الحوكمة المؤسسية، ضمان وجود إطار فعال لحاكمية الشركات، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح، ومسئوليات مجلس الإدارة، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، حفظ حقوق المساهمين، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك تطبيق لمبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية بشكل متوسط وأكثرها تطبيقًا مبدأ دور أصحاب المصالح وأقلها تطبيقًا مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، كما تبين وجود إطار فعال لحاكمية الشركات في شركات التأمين والتزام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية، وعدم الالتزام الفعلي بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها وعدم الالتزام بمعاملة المساهمين معاملة متساوية، وعدم الحفاظ على حقوق المساهمين.

**٢- دراسة (بلقة، ٢٠١٧)**

هدفت الدراسة إلى دور الحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور ذا دلالة معنوية للحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية تمثل ذلك من خلال الأهمية التي أبداها أفراد عينة الدراسة للإطار الفعال لحوكمة الشركات وأهمية حماية حقوق المساهمين وأهمية المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين، وأيضًا أهمية فرض الرقابة على مجلس الإدارة وأهمية الإفصاح السليم في الوقت المناسب.

**٣- دراسة (صلاح الدين، ٢٠١٨)**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك العاملة في مصر بتعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة، وتوصلت الدراسة إلي عدم التزام البنوك بالقرار الخاص بازدواجية دور المدير التنفيذي، فقد بلغت نسبة البنوك التي يتولى فيها المدير التنفيذي، ويتم اختياره في مجلس الإدارة بنسبة ٧٠٪، وبلغت درجة استقلال مجلس الإدارة نحو ٥٣,٥٣٪، إن درجة الالتزام بوجود لجنة مراجعة بلغت ٥٠٪.

**٤- دراسة (حسن، ٢٠٢٢)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل ٢ للرقابة البنكية في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، وتوصلت الدراسة إلي أن يوجد تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثاني: وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ أنظمة المراجعة والتدقيق على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية،

وكذلك أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثالث: وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

**المحور الثالث: الدراسات التي تتعلق بقيمة الشركة**

**١- دراسة (الفقي، الذكي، ٢٠١٩)**

هدفت الدراسة إلي تحليل وقياس أثر العلاقة بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من شركات قطاع التشييد ومواد البناء خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥-٢٠١٨، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

**٢- دراسة (الباز، ٢٠٢٢)**

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة مع تسليط الضوء على الدور التأثيري للتحفظ المحاسبي كمتغير معدل على هذه العلاقة، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج التي أفادت بصحة فرضي الدراسة، وشكلت في حد ذاتها دليلاً تطبيقيًا على التأثير الإيجابي لمستوى الاحتفاظ بالنقدية على قيمة الشركة، بالإضافة إلي دور المتغير التفاعلي (التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية) في دعم التأثير الإيجابي على قيمة الشركة.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

- تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع حوكمة الشركات بجوانبها المتعددة حيث يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين في انحاء العالم، لضبط ومراقبة سلوك الإدارة من أجل تحسين كفاءة الإدارة التحقيق أهداف الشركة، وأما الدراسات التي تناولت آثر حوكمة الشركات وهيكل الملكية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية وانعكاسها على قيمة الشركة، يلاحظ في هذا المجال قلة الدراسات باللغة العربية علما بأنه استقطب اهتمام واسع في الدراسات الأجنبية.
- وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية السابقة في قياس متغيرات الدراسة وتختلف عنها في بيئة الدراسة، علما بأن الدراسة الحالية قامت بدراسة التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ كمتغير مستقل وقيمة الشركات كمتغير تابع.
- علي الرغم من اهتمام العديد من الدراسات العربية والأجنبية بمبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ وقيمة الشركات بصفة عامة، الا أن هذا الاهتمام لم يوجه من قبل الباحثين -في حدود علم الباحث - نحو توضيح كيفية استخدام التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ على تعظيم قيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.
- اتفقت الدراسات السابقة في فرضية وجود التحفظ المحاسبي بنوعية المشروط وغير المشروط إعداد القوائم المالية والتقرير عنها.
- اتفقت الدراسات السابقة في وجود انعكاسات سواء سلبية أو إيجابية لممارسة التحفظ المحاسبي بنوعية على جودة المعلومات المحاسبية المقرر عنها بالتقارير المالية، وانعكاسات ذلك على مستخدمي تلك المعلومات.

**رابعا: أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ على تعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية

**ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:**

١- الكشف عن طبيعة وأهمية التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.
٢- التعرف على أهم النظريات المفسرة للتحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.
٣- توضيح المخاطر المترتبة على ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.
٤- تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.
٥- تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي وتعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.
٦- التعرف على أثر التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ على تعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية الكويتية.

**خامسا: فروض الدراسة:**

**تتمثل فروض البحث فيما يلي:**

(١) لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن مباديء الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.
(٢) لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مباديء الحوكمة ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.
(٣) لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن تأثير مباديء حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.

**سادسًا: أهمية البحث:**

أ- **الأهمية العلمية،**

- تكسب هذه الدراسة أهميتها الأكاديمية لكونها تناقش قضية بحثية محاسبية تعتبر قديمة وحديثة في نفس الوقت، ومازالت محل بحث، لاهتمامها بالقضايا الاستثمارية، والاستثمار في سوق رأس المال.
- تصاعد المشكلات الاقتصادية وعلاقة ذلك بعالم المحاسبة يفرض على المهتمين بالمجال المحاسبي إعادة مناقشة قضية ممارسات التحفظ المحاسبي أثرها على أسعار الأسهم وقيمة الشركة من أجل الحد من حالات انهيار أسعار الأسهم لبعض الشركات وانخفاض قيمتها وما يتبع ذلك من تأثيرات سلبية على البيئة الاستثمارية والاقتصادية.
- التحفظ المحاسبي يلعب دورًا هامًا في تخفيض مشاكل الوكالة من خلال الحد من تخفيض عدم تماثل المعلومات، إضافة إلى الحد من السلوك الانتهازي للمديرين، من المتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة على قدر من الأهمية لكل من إدارة المنشأة والمستثمرين.

ب- **الأهمية العلمية:**

- تساهم في مساعدة إدارات الشركات والمحللين الماليين على تفهم العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وأسعار الأسهم وتأثير ذلك على قيمة الشركة ككل، وذلك من خلال تقديم منظور نختلف لتحليل التحفظ المحاسبي من زاوية الآثار السلبية وخاطرها على أسعار الأسهم وقيمة الشركة.
- الاهتمام المتزايد بممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية يجعلها من أهم القضايا البحثية المحاسبية المعاصرة، المعايير السليمة للحوكمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن النظام السليم

للتقارير هو الذي يوفر المعلومات الحيوية والتي تساعد على اختيار القرارات الاستثمارية السليمة بما يدعم مفهوم تعظيم القيمة.

**سابعا: منهجية البحث**

في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعيا نحو تحقيق اهدافه واختبار فروضه سوف يعتمد الباحث في المنهج الاستقرائي والاستنباطي:

**١- المنهج الاستقرائي:**

وذلك من خلال دراسة تحليلية للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات البحث، بهدف التعرف على مدى إمكانية الاستفادة من التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ وأثرها في عيد قيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

**٢- المنهج الاستنباطي:**

يعتمد هذا المنهج على تحميل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية محل الدراسة بهدف تحديد طبيعة التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ المحاسبي ودورهما في تعظيم قيمة الشركات، واستخلاص إطار محاسبي مقترح يعكس آثر التكامل بين مبادئ وحوكمة الشركات وسياسة التحفظ وتعظيم قيمة الشركات المقيدة بورصة الأوراق المالية الكويتية.

**ثامنا: مجتمع وعينة البحث:**

- **مجتمع البحث:**

يشمل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية في قطاع الخدمات المالية ويشتمل على ٤٩ شركة مقيدة في البورصة في قطاع الخدمات المالية.

- **عينة البحث:**

سوف يقوم الباحث بالتركيز على ١٠ شركات الخدمات المالية الكويتية المتمثلة في الشركات التالية:

| م | اسم الشركة | رأس المال |
|---|---|---|
| ١ | شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي | 26,381,499.000 KD |
| ٢ | شركة الأمان للاستثمار | 15,000,000.000 KD |
| ٣ | الشركة الأولى للاستثمار | 65,107,055.000 KD |
| ٤ | شركة المال للاستثمار | 31,024,244.000 KD |
| ٥ | شركة بيت الاستثمار الخليجي | 16,420,244.000 K.D |
| ٦ | شركة الديرة القابضة | 19,737,880.000 KD |
| ٧ | شركة اكتتاب القابضة | 31,862,423.000 KD |
| ٨ | شركة صكوك القابضة | 59,314,500.000 KD |
| ٩ | شركة المدينة للتمويل والاستثمار | 40,706,523.000 KD |
| ١٠ | شركة نور للاستثمار المالي | 41,316,276.000 KD |

المصدر: الموقع الرسمي للبورصة الكويتية ٢٠١٩.

**مبررات اختيار العينة:**

- كبر حجم العينة في البورصة الكويتية.
- تداول الشركات في البورصة الكويتية.
- صعوبة الحصول على المعلومات من بعض الشركات الأخرى.

**تاسعا: حدود البحث:**

- **حدود مكانية**: سوف يقتصر تطبيق البحث على ١٠ شركات الخدمات المالية الكويتية.
- **حدود منهجية**: يقتصر البحث على قياس أثر التكاسل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ وتعظيم قيمة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

## القسم الثاني
## الإطار النظري للبحث

**أولًا: طبيعة مبادئ حوكمة الشركات:**

في ضوء نظرية الوكالة، أدى التعارض بين قرارات المديرين التنفيذيين ومصالح المساهمين والمقرضين إلي فضائح مالية وأزمات للأسواق المالية والتي بدأت بتقليل الثقة في هذه الأسواق، وفي عام ٢٠٠٤ قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يعقد عدة تجارب لعدة دول لديها مشاكل مع شركات المساهمة، وقد أقرت المنظمة بعدم وجود نموذج مثالي لحوكمة الشركات المساهمة، وأن المعايير تتغير من دولة إلي أخري، ومن شركة إلي أخري، حسب الطبيعة القانونية للشركة ونشاطها وحصة الدولة في ملكيتها، فقامت المنظمة بحصر مبادئ ومعايير أساسية للحوكمة لكي تستند عليها الدول في تعديل قوانينها وقراراتها ومراقبة الشركات المساهمة فيها، وهي مبادئ أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي (Laura, 2015):

١- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة شركات المساهمة**: من خلال النص عليها في قوانينها، لذمان حقوق صغار المساهمين من خلال بيانات الإفصاح والشفافية.
٢- **ضمان حقوق المساهمين**: وهي الحق في الأرباح والتصويت في الجمعية العمومية، والتغييرات في النظام الأساسي، والاندماج مع شركات أخري أو بيع نسبة من أصول الشركة، وأخيرًا ضمان تسجيل ونقل ملكية الأسهم بشكل يحمي حقوق المساهمين.
٣- **المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين**: يجب أن توفر مبادئ حوكمة شركات المساهمة المعاملة المتساوية العادلة بين سائر المساهمين من صغار المساهمين وكبار المساهمين أو الذي يشكلون أغلبية، والمساهمين الأجانب، والمساهمين المحليين، وحماية صغار المساهمين من تأثير أو إساءة استغلال كبار المساهمين المسيطرين على مجلس الإدارة وعلى الإدارة التنفيذية.
٤- **دور أصحاب المصلحة**: يجب أن تعمل مبادئ حوكمة شركات المساهمة على تأكيد الاحترام والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح الرئيسيين من مساهمين ومجلس إدارة والإدارة التنفيذية، القائمين على أعمال الشركة وأن يسمح بوجود آليات لمشاركتهم بما يكفل تحسين الأداء وزيادة الثروة، من خال تشجيعهم ضمن إطار قانوني، وهذا يعني الاعتراف بحق أصحاب المصالح.
٥- **الإفصاح والشفافية**: يجب أن تضمن مبادئ حوكمة شركات المساهمة تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة المتعلقة بالشركة، المتصلة بتأسيس الشركة والوضع المالية والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات المساهمة ونظم الرقابة، بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومكافآتهم.
٦- **مسئوليات مجلس الإدارة**: على المجلس أن يتعامل بعدالة مع جميع المساهمين، وأن يضمن التوافق مع القوانين والإشراف على متابعة الممارسات التي تتعارض مع مباديء ومعايير الحوكمة، ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر، وضمان نزاهة حسابات الشركة وقوائمها المالية والإشراف على عمليات الإفصاح والشفافية.

**وحاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات، ومن هذه المنظمات:**

- معهد التمويل الدولي (IIF)
- مركز الحوكمة التابع لجامعة (Kennesaw)
- مجلس إعداد التقارير المالية (FRC)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

ورغم هذا التعدد إلى أن أكثر هذه المبادئ قبولاً واهتمامًا هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام ١٩٩٩، والتي تم إعادة صياغتها عام ٢٠٠٤، والتي أعدت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم، نظرًا لما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) **وجود إطار فعال للحوكمة**: لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب.

ب) **حماية حقوق المساهمين**: يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

ج) **المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين**: يجب أن يضمن إطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين (صغار المساهمين والمساهمين الأجانب... وغيرهم)، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

د) **احترام حقوق أصحاب المصالح**: وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة على الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح والبنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

ه) **الإفصاح والشفافية**: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملاءمة وفي توقيت مناسب تكون دقيقة وموثوقية وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة لتأسيس الشركة وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة.

و) **مسئوليات مجالس الإدارة**: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

**ثانيا: مفهوم التحفظ المحاسبي:**

يري (Marzuki & Wahab, 2018) أن التحفظ المحاسبي يعتمد على تطبيق مفهوم وقائي عند إعداد التقارير المالية وذلك فيما يتعلق بالاعتراف والقياس لأصول وأرباح المنشأة. في حين عرفت دراسة (Wati et al., 2020) التحفظ المحاسبي باعتباره أحد المفاهيم المحاسبية التي تساهم في تخفيض قيمة الأصول والإيرادات مع زيادة قيمة الالتزامات والتكاليف.

كما عرف (Ikin, 2021) التحفظ المحاسبي بأنه اختيار الأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى بطء الاعتراف بالإيرادات، مع سرعة الاعتراف بالتكاليف، إضافة إلى تخفيض تقييم الأصول، وزيادة تقييم الالتزامات.

وقد تعددت التعريفات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي من قبل الكتاب والباحثين، إلا أن الكثير منهم ينظر للتحفظ على أنه خاصية جوهرية من خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث يتطلب التحفظ قيام الإدارة بتوفير معلومات عن المكاسب القابلة للتحقق والخسائر المحتملة (الحطان، نخال، ٢٠٢٠؛ Evan, 2020).

ولذا ينظر للتحفظ باعتباره الآلية التي تعكس عدم التأكد في القوائم المالية من خلال الممارسات المحاسبية، وبذلك يحد من اتجاه المديرين نحو التلاعب بالتقارير المالية بما يحقق مصالحهم الذاتية (الجندي، ٢٠٢٠؛ Evana, 2020).

ويري (فودة، وآخرين، ٢٠٢١) أن التحفظ يعبر عن الاختيار بين السياسات المحاسبية المتعارف عليها، والتي تؤدي إلي تدنية قيمة الأصول والإيرادات والمبالغة في المصروفات والإلتزامات، وذلك من خلال الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح إلا بعد الحصول على الأدلة الكافية لتحققها.

في حين يري (الطحان، نخال، ٢٠٢٠) أن التعريف الأكثر شمول وقبول للتحفظ هو أنه: اختيار معيار من بين البدائل المحاسبية بما يقود إلى تدنية الأرباح التراكمية المفصح عنها عن طريق تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات وتخفيض قيمة الأصول وتضخيم الالتزامات.

وتأسيسًا علي ما سبق يمكن النظر الي التحفظ المحاسبي باعتباره ممارسة تقضي بضرورة توقع جميع الخسائر وعدم الافصاح عن المكاسب المحتملة وهو ما يتطلب ضرورة التحقق بعناية من جميع المعاملات قبل الافصاح عنها, وفي الحالات التي يتعين فيها علي المحاسبين ان يختاروا بين بديلين في التقارير المالية ويوفر التحفظ المحاسبي قواعد ومبادئ ارشادية بما يؤدي الي الموضوعية ويوفر عرضا يتسم بالمصداقية بشأن الوضع المالي للمنشأة وعلية يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه مفهوم تحوطي عند اعداد القوائم المالية يقضي بانة في حالة عدم التأكيد بشان معاملة ما فيجب الاعتراف بجميع الخسائر المحتملة في حين يجب عدم الاعتراف بجميع الايرادات المحتملة.

**ثالثا: أنواع التحفظ المحاسبي:**

اتجهت دراسات كل من (مليجي ٢٠١٤؛ ابراهيم ٢٠١٧, محمد، ٢٠١٩) إلى تقسيم التحفيظ المحاسبي الي نوعين اساسين هما:

**١- التحفظ المشروط ( Conditional Conservatism)**

يعتمد علي وقوع الاحداث حيث يتم تخفيض قيمة الاصول والارباح في حالة وقوع احداث غير ملائمة بدرجة معقولة وكذلك عدم المبالغة فيها في حالة وقوع احداث ملائمة بمعني اخر يعتمد هذا النوع من التحفظ المحاسبي علي الاعتراف بتأثير الاخبار الجيدة المحتملة وبالتالي فان الارباح التي تظهر بالتقارير المالية تعبر عن الارباح المحققة فعلا بينما تعبر الخسائر التي بالتقارير المالية عن الخسائر المتوقعة مع ضرورة الاعتراف بما يتحقق فعلا من الارباح المتوقعة بما يحقق العديد من المنافع ومنها خفض تكاليف الوكالة نتيجة الحد من عدم تماثل المعلومات الامر الذي يعمل علي زيادة جودة التقارير المالية وتوفير ما يمكن تسميته بالإنذار المبكر بشان انخفاض الاداء ومن ثم يطلق علي هذا النوع من السلوك المتحفظ الالتحاق او القائم علي الاخبار ومن امثلة الممارسات المحاسبية المرتبطة بالتحفظ المشروط تطبيق طريقة التكلفة أو السوق ايهما اقل عند تقييم المخزون والاعتراف باضمحلال الاصول طويلة الاجل سواء الملموسة او غير الملموسة

**٢- التحفظ غير المشروط ( Unconditional Conservatism)**

يعتمد علي القيام بتخفيض قيم صافي الاصول او الافصاح عن القيم الدفترية الاقل لحقوق الملكية بمعني اخر يعتمد هذا النوع من التحفظ المحاسبي علي اجراء عملية محاسبية محددة منذ البداية لتسجيل الاصول والالتزامات حيث تقوم الادارة بتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من الارباح ومن القيمة الدفترية لصافي الاصول من البداية وبمعزل من الاخبار ومن ثم يطلق علي هذا النوع من السلوك المتحفظ التحفظ السابق او المستقبل عن الاخبار ومن امثلة الممارسات المحاسبة المرتبطة بالتحفظ غير المشروط الاعتراف بنفقات البحوث والتطور كمصروفات بدلا من رسملتها واستخدام الاهلاك المعجل واستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي مما يترتب علية انخفاض صافي الاصول وانخفاض صافي الربح ( Bidde et al , 2013 Ruch & Taylor 2015) وترجع اهمية التمييز بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط لثلاثة أسباب تتمثل في:

**اولاً**: يختلف تأثير كل من التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على القوائم المالية ففي حين يؤثر التحفظ المحاسبي غير المشروط بشكل نسبي ثابت علي قائمة الدخل من فترة لأخري نجد ان تأثير التحفظ المحاسبي المشروط غير ثابت علي قائمة الدخل وذلك بسبب ارتباطه بتقلبات وتوقيت الاحداث من فترة لأخرى وفيها يتعلق بتأثير التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي وأن كان كلا النوعين يؤدي الي انخفاض صافي قيمة الاصول إلا أن تأثير التحفظ غير المشروط يعد ثابتا مقارنة بالتحفظ المشروط (Ruch & Taylor 2015).

**ثانيًا**: تطبيق أحد نوعي التحفظ المحاسبي قد يؤثر على تطبيق النوع الاخر حيث ان انخفاض القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية لها نتيجة تطبيق ممارسة التحفظ المحاسبي المشروط في محاولة تخفيض قيمة الاصول عند وجود اخبار سيئة (Biddle et al 2013)

**ثالثًا**: قد يختلف تطبيق كلا النوعين من التحفظ المحاسبي باختلاف البيئة التنظيمية فبينما يتم الاعتماد على ممارسة التحفظ المحاسبي المشروط علي نطاق اوسع في البيئات التي تتسم بارتفاع تكاليف التعاقد والتقاضي نجد التحفظ المحاسبي غير المشروط يتم الاعتماد علية في البيئات التي تتسم بارتفاع التكاليف الضريبية.

**رابعا: دوافع الالتزام بالتحفظ المحاسبي**

تمكن السلطة التقديرية للمديرين بشأن التقديرات المحاسبية والافصاح عنها من استخدامها في القيام ببعض الممارسات السلبية التي تتمثل في تقديم تقارير مالية مضللة ويمكن ان يكون الطلب علي التحفظ المحاسبي مدعوما بدوافع داخلية او خارجية حيث تتمثل الدوافع الداخلية في ان المديرين الذين يتمتعون بسلطة تقديرية يمكنهم استخدام التحفظ المحاسبي للاستفادة من منافعة عند ابرام الاتفاقات التعاقدية وكذلك في حالة التقاضي في حين تتمثل الدوافع الخارجية لزيادة الطلب علي التحفظ المحاسبي في القيود المفروضة علي المديرين من قبل الهيئات التنظيمية اوالدائنين (Saeed, 2020)

وقد اشار (Sholikhah &Baroroh, 2021) إلى ثلاثية دوافع لتطبيق التحفيظ المحاسبي:

**اولاً**: من الضروري للشركات اتخاذ موقف اقل تفاؤلا بهدف الحد من الميل اللي المبالغة في التقارير المالية حتى تتمكن من الحد من التأثيرات السلبية للتفاؤل المفرط للمديرين.

**ثانيًا**: فيما يتعلق بالتقييم المبالغ فيه للأرباح فانة يعتبر أكثر خطرا على المنشأة والملاك مقارنة بانخفاض قيمة تلك الارباح نتيجة المخاطر الكبرى للدعاوي القضائية والتي قد تنجم عن انخفاض جودة التقارير المالية.

**ثالثا**: زيادة قدرة المحاسبين في الحصول على الكثير من المعلومات مقارنة بقدرتهم على ايصال المعلومات الي المستشارين والدائنين.

في حين يري (Ikin Solikin & Darmawan,2021) أن ممارسات التحفظ المحاسبي تنشأ نتيجة الدوافع المرتبطة بالعقود والدعاوي القضائية والضرائب والتكاليف السياسية والتي تفيد المنشأة في التخفيض تكاليف الوكالة والمدفوعات التي تقدمها المنشأة للأطراف المختلفة مثل المديرين والمساهمين والحكومات ويمكن ان تتمثل دوافع التحفظ المحاسبي في اربعة دوافع هي:

- **الدافع التنظيمي**: حيث تعتمد المعلومات التي يتم الافصاح عنها بالقوائم المالية بشكل مباشر علي تنظيم الاسواق والتعاملات المالية وفي هذا الصدد فقد اصدرت هيئة تداول الاوراق المالية مجموعة من اللوائح والتعليمات تحذر فيها من تداول اوراق مالية للمنشآت التي تبالغ في تقييم اصولها ولعل من اهم الدوافع التنظيمية لممارسات التحفظ المحاسبي Sarbanes( Sox) Oxley Act حيث اصبحت التقارير المالية بعد صدوره اكثر تحفظا (Wang, 2018)
- **الدافع التعاقدي**: ففي ظل مشاكل الوكالة يحتاج كل من الإدارة والمساهمون الي وسيلة لضمان تصرف المديرين بما يتوافق مع مصالح المساهمين مما يؤدي الي خلق قيمة حيث يعتبر التحفظ المحاسبي الية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة والذي يهدف الي تعظيم منافعهم علي حساب اصحاب المصالح المختلفة (الجندي ٢٠٢٠, محمد، ٢٠١٧)
- **الدافع القضائي**: حيث ينتج عن مبالغة الادارة في تقييم اصول المنشأة وارباحها احتمالية تعرضها لخطر التقاضي مما يمثل دافعا قويا لكل من الادارة والمراجع الخارجي للالتزام بممارسة التحفظ المحاسبي.
- **الدافع الضريبي**: حيث تسعي الادارة الي تخفيض الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم تخفيض العبء الضريبي لتجنب دفع ضرائب عن ارباح غير محققة او محاولة تحقيق مزايا ضريبية من خلال قيام الادارة بتغير الانشطة التشغيلية للمنشأة بما يؤدي الي تخفيض الربح الدفتري والربح الخاضع للضريبة (شتيوي ٢٠١٧).

**خامسا: نماذج قياس التحفظ المحاسبي**

لقد تعددت نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وبناء على العديد من الدراسات السابقة (شحاته، ٢٠٢٠؛ Shroff et al., 2013) يمكن تصنيفها إلى ثلاث نماذج رئيسية لقياس التحفظ المحاسبي كالتالي:

**١- نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market To Book (MTB):**

يقوم هذا النموذج على قياس التحفظ المحاسبي من خلال تحديد صافي قيم الأصول، حيث يستهدف تفسير اختلاف القيم السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية على مدار استمرار الشركات في مزاولة أنشطتها المختلفة، على أن يتم استخدام هذا النموذج من خلال إيجاد نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلى قيمتها الدفترية وتشير زيادة هذه النسبة عن واحد صحيح إلى وجود ممارسات التحفظ المحاسبي، وقد أشارت العديد من الدراسات منها (مليجي، وآخرون، ٢٠١٦؛ عبد الحليم، ٢٠١٨؛ الصياد، ٢٠٢٠) بشأن مزايا وأهمية هذا النموذج كمؤشر قابل للتطبيق العملي في البيئة المصرية وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي الأصول، وكذلك سهولة حسابه على مستوى الشركات، فضلاً عن شمول هذا النموذج لكل من التحفظ المشروط وغير المشروط، وأخيرًا، قدرته على ربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق.

**٢- نموذج العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم Basu Model**

قدمت دراسة Basu عام ١٩٩٧ نموذج انحدار لقياس التحفظ المحاسبي يعبر عن مدى استجابة الأرباح المحاسبية لعوائد الأسهم، حيث أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات فى ظل تزايد درجة كفاءة

سوق الأوراق المالية، وتقوم هذه النماذج على فكرة أن التحفظ يعني وقتية الاعتراف بقيمة الخسائر غير المحققة مقارنة بالمكاسب، وبالتالي يوجد عدم تماثل في سرعة رد فعل الأنباء غير الجيدة عن الأنباء الجيدة على الأرباح المحاسبية، ومن ثم فإن الخسائر تميل لأن تكون أسرع وتتزامن مع العوائد على الأسهم مقارنة بالمكاسب، وهو ما يعرف بالتوقيت غير المتماثل والذي يعد دليلا على ممارسة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، ويعاب على هذه النموذج اعتماد على كفاءة سوق الأوراق المالية، مع تحيز نحو الشركات كبيرة الحجم (فرج، ٢٠١٩؛ Hansen et al., 2018).

**٣- نموذج العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح Givoly and Hany Model:**

أكدت دراسة (Givoly & Hayn, 2000) على أن ممارسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلي تراكم مقدار الاستحقاقات، وبالتالي اختلاف قيمة الربح المحاسبي عن قيمة التدفقات النقدية، ومن هنا يمكن الاستدلال على وجود التحفظ المحاسبي من خلال مستوى الاستحقاقات المتجمعة السالبة لدى الشركات على مدار فترة زمنية طويلة، إذ أن الاستحقاقات الإجمالية تشير إلى وجود ممارسات التحفظ المحاسبي، كما يمكن الاعتماد على التدفقات النقدية واختلافها عن الربح المحاسبي كمقياس للتعرف على ممارسات التحفظ إلا أنه يعاب عليه تأثره بإدارة الأرباح وإهمال تأثير الإهلاك.

- **علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة السوقية للسهم:**

تطبيق التحفظ المحاسبي والتزام المصارف والمؤسسات به عند إعداد التقارير يؤثر في تحسين جودة المعلومات المنتجة من النظام المحاسبي، وذلك من خلال تبني السياسات المتحفظة التي تقلل من السلوك الانتهازي الذي يظهر أحيانًا من جانب الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة الموثوقية فى المعلومات المحاسبية (رشوان، ٢٠١٧).

ويرى الباحث أن استخدام التحفظ المحاسبي أو عدم استخدامه يؤثر على عكس وإظهار كفاءة المصارف والمؤسسات أو عدم كفاءتها من خلال السياسات التي يتم تطبيقها للحصول على المعلومات التي توضح وضع المصارف والمؤسسات، مما يؤثر بدوره على أسعار الأسهم لهذه المصارف والمؤسسات في الأسواق.

- **العلاقة بين الحوكمة والقيمة السوقية:**

تبرز الحاجة الأساسية للحوكمة للفصل بين الملكية والإدارة خصوصًا في الشركات والبنوك المدرجة في البورصات حيث يسعي المستثمرون للتغلب على مشاكل نظرية الوكالة وذلك بتفويض سلطة اتخاذ القرار للمديرين ويترتب عن ذلك تكلفة تتمثل في حوافز المديرين من أجل تعزيم ثروة حملة الأسهم، وكلما كانت الحوكمة تعمل بشكل جيد كلما أدي ذلك إلى تحسين أداء المديرين مما يؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية.

ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تجنب تضارب المصالح ودعم الإفصاح والشفافية وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصالح ودعم الاستقلالية وتعزيز مستوى انسجام المعالجات المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي إلى تدفق التمويلات وبأقل تكلفة من المستثمر وتحقيق النمو وتعظيم القيمة.

كما تؤدي الحوكمة إلى تحسين الأداء عن طريق مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير الخطط الاستراتيجية المبنية على أسس سليمة، مما يؤدي إلى جلب استثمارات جديدة وزيادة الدخل وتعزيز القدرة التنافسية مما ينعكس على قيمة المنشأة وتعظيم ثروة الملاك.

ويساهم الإفصاح والشفافية كمبدأ من مبادئ الحوكمة في الضغط على الإدارة من أجل تحسين الأداء المالي الأمر الذي يؤدي إلي استقطاب استثمارات مهمة تساهم في تعظيم قيمتها السوقية، وفى المقابل فإن ضعف

الشفافية يؤدي إلى عدم توفر المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح خصوصًا المستثمرين في سوق المال الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على أسهم المنشأة وانخفاض قيمتها السوقية المضافة.

وقد توصلت دراسة (Maria, 2016) إلى أن استخدام مؤشرات الحوكمة الخاصة بحقوق المساهمين، ومجلس الإدارة، وإجراءات مجلس الإدارة، والإفصاح للمستثمرين، والملكية يؤدي إلى زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

كما توصلت دراسة (David, 2017) إلى أن الشركات التي توفر الحماية لحقوق المساهمين تتمتع بأرباح أكبر ونمو أعلي في المبيعات وانخفاض في الإنفاق الرأسمالي ويزيد من أداء هذه الشركات وتتمتع بقيمة سوقية أعلي.

## القسم الثالث

## الدراسة الميدانية بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء فئات العينة بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية بشأن تأثير التكامل بين آليات حوكمة الشركات وسياسات التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لأسعار الأسهم في تلك الشركات، يتكون مجتمع البحث من خمس فئات تضم رئيس مجلس إدرة، مدقق حسابات، مدقق خارجي، مدقق داخلي، أعضاء لجنة المراجعة، وذلك نظراً لأن هذه الفئات الأكثر ارتباطاً بمتغيرات البحث. وقام الباحث بتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفروض البحثية من خلال قائمة الاستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات الأولية، ويعكس الجدول التالي رقم (٢) تصنيف عينة الدراسة الميدانية ونسب الاستجابة الخاصة بها.

**جدول (١) تصنيف عينة الدراسة ونسب الإستجابة**

| فئات الدراسة | الاستمارات الموزعة | الاستمارات الصحيحة | نسبة الاستجابة % |
|---|---|---|---|
| رئيس مجلس إدرة | 17 | 9 | 53 |
| مدقق حسابات | 45 | 38 | 84 |
| مدقق خارجي | 30 | 23 | 77 |
| مدقق داخلي | 79 | 71 | 90 |
| أعضاء لجنة المراجعة | 29 | 24 | 83 |
| الاجمالى | 200 | 165 | 83 |

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الاستمارات الصحيحة ١٦٥ مفردة بنسبة % 82.5 وهي نسبة جيدة تصلح للتحليل، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجات موافقة إجابات المستقصى منهم.

**ثانياً: تحليل النتائج الإحصائية لاختبار ألفا كرونباخ:**

١- تقييم الثبات الصدق Reliability في المقاييس المستخدمة بأداة الدراسة. قام الباحث باستخدام أسلوب معامل الارتباط ألفا Alpha Correlation Coefficient باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية Reliability ، للتأكد من اتساق متغيرات البحث مع بعضها البعض، من حيث ارتباط المتغيرات داخل المجموعة الواحدة، وارتباط كافة المتغيرات معاً، ومن المتعارف عليه إحصائياً يهدف اختبار الثبات و إلى تقييم درجة الاتساق الداخلي لأسئلة الاستقصاء والتحقق من ثباتها، ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، ومدى إمكانية تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ، ويكون المقياس مقبولا إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا (تساوي أو أكبر من60%) لكي يتم تعميم نتائج دراسة المستقصى منهم على مجتمع الدراسة، ويتم حساب معامل عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (قيمة ألفا).

**الجدول رقم(٢) قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**

| المتغير | الرمز | عدد العبارات | معامل الثبات معامل ألفا كرونباخ | معامل الصدق الذاتى |
|---|---|---|---|---|
| مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية | X | 17 | 0.854 | 0.924 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية | Y | 24 | 0.927 | 0.963 |
| اجمالى متغيرات البحث | | 41 | 0.935 | 0.967 |

**(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)**

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي النسبة المئوية لمعامل الثبات بلغ (93.5%) وهي نسبة مقبولة إحصـــائيا مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصـــائية وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسـة، حيث كان معامل الثبات على مسـتوى المتغيرات المسـتقلة (مبادئ حوكمة الشـركات المقيدة بالبورصـــة الكويتية) ككل (85.4%) وهي قيمة مقبولة إحصـــائياً. أما المتغير التابع فإن قيمة معامل الثبات على مستوى أسئلة الاستقصاء فقد بلغ (92.7%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً. ومن خلال النتائج السـابقة أن أسـئلة اسـتمارة الإسـتقصـاء المسـتخدمة فى الدراسـة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي والإتساق، وهذا يعني إمكانية الاعتماد على نتائج القائمة والاطمئنان إلى مصداقيتها.

**ثالثاً: اختبار فروض الدراسة:**

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

***لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن مبادىء الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.***

لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية لدراسة الاختلاف حول مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية وفقا وظيفة المستقصى منه الجدول التالي يوضح نتائج اختبار كروسكال ويلز (Kruskal – Wallis):

**جدول (٣) دراسة تباين مبادىء الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية وفقا وظيفة المستقصى منه**

| المتغير | رئيس مجلس إدرة | مدقق حسابات | مدقق خارجى | مدقق داخلى | أعضاء لجنة المراجعة | كروسكال ويلز | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يساعد مجلس الإدارة على إظهار بنود وعناصر القوائم المالية على حقيقتها | 109.7 | 74.2 | 77.6 | 84.2 | 88.5 | 5.7 | 0.223 |
| يساهم مجلس الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة تنفيذها | 74.2 | 77.6 | 84.2 | 88.5 | 0.0 | 4.8 | 0.313 |
| يعمل مجلس الإدارة الكفؤ على تسهيل تدفق البيانات المالية والإدارية في المستويات الإدارية المختلفة من أعلى إلى أسفل والعكس | 77.6 | 84.2 | 88.5 | 0.0 | 106.5 | 5.8 | 0.213 |
| يراعى مجلس الإدارة تحسين مستوى العلاقات مع كافة الأطراف أصحاب المصالح Stake holders | 84.2 | 88.5 | 0.0 | 106.5 | 83.7 | 5.5 | 0.236 |
| يؤدي عمل مجلس الإدارة إلى منع نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة | 88.5 | 0.0 | 106.5 | 83.7 | 71.2 | 3.9 | 0.426 |
| يعمل مجلس الإدارة على اعتماد استراتيجيات تساهم في استقطاب الموارد البشرية المميزة | 0.0 | 106.5 | 83.7 | 71.2 | 81.4 | 10.7 | 0.030 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يساهم مجلس الإدارة في اعتماد خطط تشغيلية تضمن الاستفادة القصوى من الموارد والكفاءات البشرية المتاحة. | 106.5 | 83.7 | 71.2 | 81.4 | 88.9 | 5.8 | 0.215 |
| تعد لجان المراجعة أحد أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً رقابياً مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز تطبيق المسائلة | 83.7 | 71.2 | 81.4 | 88.9 | 0.0 | 17.5 | 0.002 |
| يساهم عمل لجان المراجعة في حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق المعاملة العادلة للمساهمين | 71.2 | 81.4 | 88.9 | 0.0 | 90.4 | 14.3 | 0.006 |
| تعمل لجان المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتأكد من عرض وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب متطلبات الإفصاح والشفافية | 81.4 | 88.9 | 0.0 | 90.4 | 89.6 | 16.4 | 0.003 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية | 88.9 | 0.0 | 90.4 | 89.6 | 72.5 | 4.9 | 0.298 |
| تساعد لجان المراجعة في الاستفادة الكاملة من الأعضاء غير التنفيذيين وذوي الخبرة في مجلس الإدارة | 0.0 | 90.4 | 89.6 | 72.5 | 77.8 | 10.5 | 0.032 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتحقيق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل مبادئ الحوكمة | 90.4 | 89.6 | 72.5 | 77.8 | 95.1 | 15.6 | 0.004 |
| تقوم اللجنة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة | 89.6 | 72.5 | 77.8 | 95.1 | 0.0 | 7.9 | 0.097 |
| تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية المراجعين الداخلين وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتها لتفعيل مبادئ الحوكمة | 72.5 | 77.8 | 95.1 | 0.0 | 114.9 | 4.8 | 0.312 |
| تقوم اللجنة باتخاذ ما يلزم للتأكيد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى ملاءمتها لمبادئ الحوكمة | 77.8 | 95.1 | 0.0 | 114.9 | 81.6 | 13.3 | 0.010 |
| تقوم اللجنة بعمل التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة | 95.1 | 0.0 | 114.9 | 81.6 | 80.1 | 4.6 | 0.331 |
| **مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية** | **0.0** | **114.9** | **81.6** | **80.1** | **82.6** | **13.6** | **0.009** |

ومما سبق يتضح بأنه توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه المستقصى منه حول تعد لجان المراجعة أحد أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً رقابياً مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز تطبيق المسائلة، يساهم عمل لجان المراجعة في حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق المعاملة العادلة للمساهمين، تعمل لجان المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتأكد من عرض وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب متطلبات الإفصاح والشفافية، تساعد لجان المراجعة في الاستفادة الكاملة من الأعضاء غير التنفيذيين وذوي الخبرة في مجلس الإدارة، تقوم لجنة المراجعة بالتحقيق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل مبادئ الحوكمة، تقوم اللجنة باتخاذ ما يلزم للتأكيد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى ملاءمتها لمبادئ الحوكمة، تقوم اللجنة بعمل التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة، مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية لقلة مستوى المعنوية عن ٥٪، ولكن تم الإستدلال على عدم وجود فروق إحصائية بين

آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه حول باقى عبارات مباديء الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية لزيادة مستوى المعنوية عن ٥٪.

**جدول (٤) دراسة تباين مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية وفقا وظيفة المستقصى منه**

| المتغير | رئيس مجلس إدرة | مدقق حسابات | مدقق خارجى | مدقق داخلى | أعضاء لجنة المراجعة | Kruskal-Wallis H | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف تطبيق حوكمة الشركات. | 114.9 | 81.6 | 80.1 | 82.6 | 77.3 | 6.6 | 0.160 |
| يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف استقلالية مجلس الإدارة. | 81.6 | 80.1 | 82.6 | 77.3 | 0.0 | 18.8 | 0.001 |
| يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف حجم مجلس الإدارة. | 80.1 | 82.6 | 77.3 | 0.0 | 86.6 | 3.7 | 0.442 |
| يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف للفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة. | 82.6 | 77.3 | 0.0 | 86.6 | 70.8 | 6.0 | 0.198 |
| يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف فعالية الجمعية العمومية (المساهمين) | 77.3 | 0.0 | 86.6 | 70.8 | 83.9 | 5.5 | 0.239 |
| يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف مستوى خبرة المراجع الخارجي. | 0.0 | 86.6 | 70.8 | 83.9 | 86.5 | 3.4 | 0.495 |
| تساهم عملية المراجة الخارجية فى تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية. | 86.6 | 70.8 | 83.9 | 86.5 | 89.8 | 2.3 | 0.679 |
| تسهم المراجعة الخارجية فى زيادة الحيطة الحذر. | 70.8 | 83.9 | 86.5 | 89.8 | 0.0 | 1.2 | 0.871 |
| تسهم المراجعة الخارجية فى زيادة جودة تقارير المراجعة باتباع الآليات والمعايير الدولية. | 83.9 | 86.5 | 89.8 | 0.0 | 86.2 | 3.6 | 0.462 |
| تسهم المراجعة الخارجية فى خفض احتمالات الغض فى القوائم المالية. | 86.5 | 89.8 | 0.0 | 86.2 | 70.3 | 8.6 | 0.071 |
| تسهم المراجعة الخارجية فى زيادة حالة الأمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية. | 89.8 | 0.0 | 86.2 | 70.3 | 69.9 | 8.4 | 0.079 |
| تساهم المراجعة الخارجية فى الاكتشاف والإفصاح عن الأخطاء والتلاعب الجوهرية فى القوائم المالية. | 0.0 | 86.2 | 70.3 | 69.9 | 94.1 | 4.2 | 0.380 |
| الإلتزام بقاعدة المراجعة الدخلية يساعد فى تحديد اتجاهات المركز المالي. | 86.2 | 70.3 | 69.9 | 94.1 | 81.5 | 7.9 | 0.095 |
| الإلتزام بقاعدة المراجعة الداخلية يساعد فى استخدام معايير المالية. | 70.3 | 69.9 | 94.1 | 81.5 | 0.0 | 16.8 | 0.002 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التزام المراجعين بالتوازن فى تحقيق مصالح جميع الأطراف يساعد فى التشدد. | 69.9 | 94.1 | 81.5 | 0.0 | 95.8 | 10.1 | 0.039 |
| الإلتزام بقاعدة المراجعة فى إطار حوكمة الشركات يساعد فى تفصيل الأطراف الرقابية العامة. | 94.1 | 81.5 | 0.0 | 95.8 | 75.5 | 8.6 | 0.071 |
| التزام المراجع بآليات المراجعة الداخلية يساهم فى وضع نظام خاص لإدارة المخاطر. | 81.5 | 0.0 | 95.8 | 75.5 | 67.7 | 12.4 | 0.015 |
| اتباع المعايير المحاسبية فى إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة المراجعة. | 0.0 | 95.8 | 75.5 | 67.7 | 87.4 | 17.7 | 0.001 |
| تسهم لجان المراجعة بدور حاسم فى المراجعة لإشراف على النشاطات المتعلقة بإعداد التقارير الفعالة. | 95.8 | 75.5 | 67.7 | 87.4 | 91.8 | 9.6 | 0.048 |
| مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراء محاسبية فعالة. | 75.5 | 67.7 | 87.4 | 91.8 | 0.0 | 14.2 | 0.007 |
| التأكيد من الإفصاح عن السياسات والمباديء المحاسبة التي يتم اتباعها فى إعداد التقارير المالية لتحقيق مستوى جيد من المنفعة. | 67.7 | 87.4 | 91.8 | 0.0 | 106.3 | 18.0 | 0.001 |
| التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح عن التقارير المالية لتحقيق مستوى حيد من المنفعة. | 87.4 | 91.8 | 0.0 | 106.3 | 78.6 | 16.2 | 0.003 |
| الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق العوامل التي تقود إلى المراجع تقارير مالية واحتيالية ومعرفتها. | 91.8 | 0.0 | 106.3 | 78.6 | 53.2 | 21.3 | 0.000 |
| مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة يساعد فى زيادة فعالية التحفظ المحاسبي. | 0.0 | 106.3 | 78.6 | 53.2 | 90.2 | 28.2 | 0.000 |
| **مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية** | **106.3** | **78.6** | **53.2** | **90.2** | **88.4** | **22.5** | **0.000** |

ومما سبق يتضح بأنه توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه المستقصى منه حول (يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف تطبيق حوكمة الشركات، يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى الشركات تبعًا لاختلاف استقلالية مجلس الإدارة، الإلتزام بقاعدة المراجعة الداخلية يساعد فى استخدام معايير المالية، التزام المراجعين بالتوازن فى تحقيق مصالح جميع الأطراف يساعد فى التشدد، التزام المراجع بآليات المراجعة الداخلية يساهم فى وضع نظام خاص لإدارة المخاطر، اتباع المعايير المحاسبية فى إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة المراجعة، تسهم لجان المراجعة بدور حاسم فى المراجعة لإشراف على النشاطات المتعلقة بإعداد التقارير الفعالة، مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراء محاسبية فعالة، التأكيد من الإفصاح عن السياسات والمباديء المحاسبة التي يتم اتباعها فى إعداد التقارير المالية لتحقيق مستوى جيد من المنفعة، التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح عن التقارير المالية لتحقيق مستوى حيد من المنفعة،

الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق العوامل التي تقود إلى المراجع تقارير مالية واحتيالية ومعرفتها، مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة يساعد فى زيادة فعالية التحفظ المحاسبي، مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية لقلة مستوى المعنوية عن ٥٪، ولكن تم الإستدلال على عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه حول باقى عبارات مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية لزيادة مستوى المعنوية عن ٥٪.

**الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مباديء الحوكمة ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية**

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل ارتباط سيبرمان(Spearman): والذي يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة فى العينة محل الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل إرتباط سيبرمان لمتغيرات الدراسة:

**جدول رقم (٥) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة**

| المتغيرات | | مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية |
|---|---|---|
| يساعد مجلس الإدارة على إظهار بنود وعناصر القوائم المالية على حقيقتها | معامل الارتباط | .414** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| يساهم مجلس الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة تنفيذها | معامل الارتباط | .365** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| يعمل مجلس الإدارة الكفؤ على تسهيل تدفق البيانات المالية والإدارية في المستويات الإدارية المختلفة من أعلى إلى أسفل والعكس | معامل الارتباط | .356** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| يراعى مجلس الإدارة تحسين مستوى العلاقات مع كافة الأطراف أصحاب المصالح Stake holders | معامل الارتباط | .367** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| يؤدي عمل مجلس الإدارة إلى منع نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة | معامل الارتباط | .302** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| يعمل مجلس الإدارة على اعتماد استراتيجيات تساهم في استقطاب الموارد البشرية المميزة | معامل الارتباط | .183* |
| | مستوى المعنوية | 0.019 |
| يساهم مجلس الإدارة في اعتماد خطط تشغيلية تضمن الاستفادة القصوى من الموارد والكفاءات البشرية المتاحة. | معامل الارتباط | 0.104 |
| | مستوى المعنوية | 0.186 |
| تعد لجان المراجعة أحد أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً رقابياً مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز تطبيق المسائلة | معامل الارتباط | .165* |
| | مستوى المعنوية | 0.034 |
| يساهم عمل لجان المراجعة في حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق المعاملة العادلة للمساهمين | معامل الارتباط | .275** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| تعمل لجان المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتأكد من عرض وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب متطلبات الإفصاح والشفافية | معامل الارتباط | .330** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية | معامل الارتباط | .235** |
| | مستوى المعنوية | 0.002 |
| | معامل الارتباط | 0.119 |

| | | |
|---|---|---|
| تساعد لجان المراجعة في الاستفادة الكاملة من الأعضاء غير التنفيذيين وذوي الخبرة في مجلس الإدارة | مستوى المعنوية | 0.130 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتحقيق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل مبادئ الحوكمة | معامل الارتباط | .196* |
| | مستوى المعنوية | 0.012 |
| تقوم اللجنة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة | معامل الارتباط | .293** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية المراجعين الداخلين وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتها لتفعيل مبادئ الحوكمة | معامل الارتباط | .272** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| تقوم اللجنة باتخاذ ما يلزم للتأكيد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى ملاءمتها لمبادئ الحوكمة | معامل الارتباط | .250** |
| | مستوى المعنوية | 0.001 |
| تقوم اللجنة بعمل التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة | معامل الارتباط | .339** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |
| مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية | معامل الارتباط | .422** |
| | مستوى المعنوية | 0.000 |

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

** دال عند مستوى المعنوية (0.01)

من الجدول السابق يتضح أن نتائج التحليل الإحصائى وجود علاقة ارتباط طري معنوي بين غالبية متغيرات الدراسة الرئيسية من وجهه نظر المستقصى منهم. يوجد علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية و مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية)، وذلك بمعامل ارتباط طردى قوى **422. كذلك يوجد علاقة ارتباط قوى بين مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية و اللعبارات التالية يساعد مجلس الإدارة على إظهار بنود وعناصر القوائم المالية على حقيقتها، يساهم مجلس الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة تنفيذها، يعمل مجلس الإدارة الكفؤ على تسهيل تدفق البيانات المالية والإدارية في المستويات الإدارية المختلفة من أعلى إلى أسفل والعكس، يؤدي عمل مجلس الإدارة إلى منع نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة، يعمل مجلس الإدارة على اعتماد استراتيجيات تساهم في استقطاب الموارد البشرية المميزة، تعد لجان المراجعة أحد أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً رقابياً مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز تطبيق المسائلة، يساهم عمل لجان المراجعة في حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق المعاملة العادلة للمساهمين، تعمل لجان المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتأكد من عرض وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب متطلبات الإفصاح والشفافية، تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية، تقوم لجنة المراجعة بالتحقيق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل مبادئ الحوكمة، تقوم اللجنة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة، تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية المراجعين الداخلين وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتها لتفعيل مبادئ الحوكمة، تقوم اللجنة باتخاذ ما يلزم للتأكيد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى ملاءمتها لمبادئ الحوكمة، تقوم اللجنة بعمل التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة عند مستو معنوية ٥ %.

**الفرض الثالث: لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن تأثير مبادئ حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.**

**جدول رقم (٦) تأثير خصائص آليات حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية**

| Collinearity Statistics | | | | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | المتغيرات المستقلة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| VIF | Tolerance | Sig. | t | Beta | Std. Error | B | |
| 1.506 | 0.664 | 0.215 | 1.247 | 0.101 | 0.060 | 0.075 | يساعد مجلس الإدارة على إظهار بنود وعناصر القوائم المالية على حقيقتها |
| 2.558 | 0.391 | 0.176 | 1.359 | 0.143 | 0.079 | 0.108 | يساهم مجلس الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة تنفيذها |
| 1.958 | 0.511 | 0.172 | 1.373 | 0.126 | 0.074 | 0.102 | يعمل مجلس الإدارة الكفؤ على تسهيل تدفق البيانات المالية والإدارية في المستويات الإدارية المختلفة من أعلى إلى أسفل والعكس |
| 1.715 | 0.583 | 0.052 | 1.957 | 0.169 | 0.072 | 0.141 | يراعى مجلس الإدارة تحسين مستوى العلاقات مع كافة الأطراف أصحاب المصالح Stake holders |
| 1.984 | 0.504 | 0.000 | 3.677 | 0.341 | 0.056 | 0.208 | يؤدي عمل مجلس الإدارة إلى منع نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة |
| 2.053 | 0.487 | 0.296 | -1.048 | -0.099 | 0.068 | -0.071 | يعمل مجلس الإدارة على اعتماد استراتيجيات تساهم في استقطاب الموارد البشرية المميزة |
| 1.933 | 0.517 | 0.026 | -2.242 | -0.205 | 0.052 | -0.116 | يساهم مجلس الإدارة في اعتماد خطط تشغيلية تضمن الاستفادة القصوى من الموارد والكفاءات البشرية المتاحة. |
| 1.751 | 0.571 | 0.194 | -1.304 | -0.113 | 0.078 | -0.102 | تعد لجان المراجعة أحد أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً رقابياً مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز تطبيق المسائلة |
| 1.672 | 0.598 | 0.717 | 0.363 | 0.031 | 0.071 | 0.026 | يساهم عمل لجان المراجعة في حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق المعاملة العادلة للمساهمين |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعمل لجان المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتأكد من عرض وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب متطلبات الإفصاح والشفافية | 0.121 | 0.083 | 0.130 | 1.456 | 0.148 | 0.540 | 1.853 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية | -0.071 | 0.070 | -0.082 | -1.005 | 0.317 | 0.651 | 1.537 |
| تساعد لجان المراجعة في الاستفادة الكاملة من الأعضاء غير التنفيذيين وذوي الخبرة في مجلس الإدارة | -0.096 | 0.062 | -0.129 | -1.555 | 0.122 | 0.625 | 1.600 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتحقيق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل مبادئ الحوكمة | -0.033 | 0.085 | -0.038 | -0.386 | 0.700 | 0.440 | 2.271 |
| تقوم اللجنة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة | 0.138 | 0.092 | 0.151 | 1.502 | 0.135 | 0.430 | 2.325 |
| تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية المراجعين الداخلين وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتها لتفعيل مبادئ الحوكمة | 0.118 | 0.093 | 0.118 | 1.268 | 0.207 | 0.499 | 2.004 |
| تقوم اللجنة باتخاذ ما يلزم للتأكيد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى ملاءمتها لمبادئ الحوكمة | 0.091 | 0.067 | 0.104 | 1.352 | 0.178 | 0.730 | 1.370 |
| تقوم اللجنة بعمل التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة | 0.045 | 0.076 | 0.050 | 0.585 | 0.559 | 0.588 | 1.702 |

| | |
|---|---|
| الثابت | 1.480 |
| معامل الإرتباط المتعدد R | .604a |
| معامل التحديد R2 | 0.365 |
| قيمة اختبار "F" | 4.962 |
| مستوي معنوية | 0.000 |

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتى أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة (آليات حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ككل) التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ، حيث بلغت قيمة F (4.962) بمستوى معنوية (0.001) وهى أقل من 5% ، وبالتالى فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (604.)، والمساهمة النسبية لها والتى يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (365 .0)، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية) تفسر ما مقداره 36.5% من المتغير التابع (مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ) وتوضح نتائج تحليل الإنحدار البسيط أن المتغير المستقل يؤدي عمل مجلس الإدارة إلى منع نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة، ، يساهم مجلس الإدارة

في اعتماد خطط تشغيلية تضمن الاستفادة القصوى من الموارد والكفاءات البشرية المتاحة. له نأثير ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية بمعامل انحدار 0.828 وبمستوى معنوية (0.000) ومما سبق فإننا نرفض الفرض القائل بأنه " لا توجد تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه " توجد تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية " .

**جدول (٧) تأثير خصائص آليات حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية (ككل) على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية**

| المتغير المستقل ككل | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية | 0.397 | 0.072 | 0.399 | 5.554 | 0.000 |
| الثابت | 2.679 | | | | |
| معامل الإرتباط المتعدد R | .399a | | | | |
| معامل التحديد R2 | 0.159 | | | | |
| قيمة اختبار "F" | 30.843 | | | | |
| مستوي معنوية | .000b | | | | |

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتى أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة (مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ككل) التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ، حيث بلغت قيمة F (30.843) بمستوى معنوية (0.001) وهى أقل من 5% ، وبالتالى فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (.399)، والمساهمة النسبية لها والتى يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0. 159)، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية) تفسر ما مقداره 15.9% من المتغير التابع (مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ) وتوضح نتائج تحليل الإنحدار البسيط أن المتغير المستقل مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ككل له نأثير ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية بمعامل انحدار 0. 397 وبمستوى معنوية (0.000) ومما سبق فإننا نرفض الفرض القائل بأنه " لا توجد تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه " توجد تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية " .

# القسم الرابع
# النتائج والتوصيات

## أولاً: النتائج:

١- عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه حول باقى عبارات مباديء الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية لزيادة مستوى المعنوية عن ٥٪.

٢- عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب وظيفة المستقصى منه حول باقى عبارات مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية لزيادة مستوى المعنوية عن ٥٪.

٣- رفض الفرض القائل بأنه "لا توجد تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية"، وقبول الفرض البديل القائل بأنه" توجد تأثير ذات دلالة إحصائية لخصائص مباديء حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية"

## ثانيًا: التوصيات:

١- الدفع في اتجاه الالزام بالتطبيق السليم لمباديء الحوكمة، وذلك نظرًا لأثر مبادئ الحوكمة على القيمة المضافة والقيمة السوقية المضافة.

٢- تفعيل الدور الرقابي الذي تلعبه الجهات الرقابية فى الدولة، وذلك من خلال التحقق من التزام كافة المؤسسات بالتطبيق السليم لمباديء الحوكمة.

٣- ضرورة تطوير البرامج الأكاديمية والمهنية لتهتم بموضوع التحفظ المحاسبي لما له من دور فاعل في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

٤- ضرورة استخدام التحفظ المحاسبي دون تعسف في التحفظ للمساهمة في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.

٥- العمل على تعزيز مباديء حوكمة الشركات، وذلك من خلال عقد البرامج والدورات التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة حوكمة الشركات، وتطبيقها على أرض الواقع.

# المراجع

**المراجع باللغة العربية:**


١- إبراهيم، علاء الدين توفيق، (٢٠١٧) العلاقة بين الخصائص التنافسية والقيمة السوقية للشركات دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج١، ع٢، ص١٨١-٢٣٥.

٢- الباز، محمد ماهر عبد الحميد (٢٠٢٢) تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، مج٥، ع٣، ص٦٤-٨٨.

٣- بلقة، آلاء محمد جمال (٢٠١٧) دور الحوكمة في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة السورية، جامعة دمشق، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير، ص١.

٤- الجندي، تامر يوسف عبد العزيز، (٢٠٢٠) قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج٢، ع٣، ص٤٢-١٣٢.

٥- الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم؛ سليمان، حامد نبيل حامد (٢٠٢٢) أثر التحفظ المحاسبي وأنماط الملكية على الاحتفاظ بالنقدية ودورها في الحد من مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ص١٥١-١٩٧.

٦- حسن، أحمد حسن توفيق (٢٠٢٢) أثر تطبيق مباديء الحوكمة في إكتشاف التلاعب والغش بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، دراسة ميدانية علي البنوك التجارية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ع٢.

٧- حمد، آمنة خميس؛ والمومني، محمد عبد الله (٢٠١٨) أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان، دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، مج١٤، ع١، ص٨١-١٠٧.

٨- الحناوي، السيد محمود (٢٠٢٠) العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والأداء المالي للشركة في ظل التأثير المعدل لمراحل دورة حياة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٤(١)، ٢٢٧-٢٩٠.

٩- رشوان، عبد الرحمن محمد (٢٠١٧) أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFR)، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول، ع٦، ص٣١٠-٣٣٨.

١٠- رشوان، عبد الرحمن محمد (٢٠١٧) أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال فى إطار المعايير الدولية (IFRS)، المغرب، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والإجتماعية، مجلة ملفات الأبحاث فى الاقتصاد والتسيير، ع٦.

١١- زعبل، آلاء حمدي زكريا (٢٠٢٢) دور التحفظ المحاسبي في الحد من المخاطر المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع١.

١٢- سليمان، حامد نبيل حامد، الجوهري، ابراهيم السيد محمد ابراهيم (٢٠٢٢) آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوي التحفظ المحاسبي، أدلة عملية من البيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ص٨١٩-٨٦٧.
١٣- سهايلية، يمينة (٢٠١٧) حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، جامعة زيان عاشور، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج١٠، ص١٤٩.
١٤- شحاته، محمد موسي (٢٠٢٠) أثر محددات الإفصاح عن شريك المراجعة على مستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، مع دليل تطبيقي بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ٧(٢)، ص١٢٩-١٨٢.
١٥- الشرقاوي، السعيد عبد العظيم طلبة (٢٠٢٢) العلاقة بين التحفظ المحاسبي الشرطي والكفاءة الاستثمارية، المجلة العلمية للرداسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١)، ج٢، ص٧٨٧-٨١٦.
١٦- صلاح الدين، دعاء حسن محمد (٢٠١٨) مدى التزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية في مصر، جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مج٣٨، ع١، ص٥٩٨.
١٧- الصياد، على محمد على (٢٠٢٠) إختيار مراقب الحسابات كمتغير وسيط في العلاقة بين طبيعة وتركز الملكية والتحفظ المحاسبي، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ٢(٤)، ص ١-٣٦.
١٨- الطحان، إبرهيم محمد؛ نخال، أيمن محمد (٢٠٢٠) أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصري، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ع١٠، ص٦٤٧-٧٠٠.
١٩- عبد الحليم، أحمد حامد محمود (٢٠١٨) أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة ٤(٢٢)، ص٦٨٢-٧٥٨.
٢٠- العرب، والسجاني، (٢٠١٧) قياس أثر التحفظ المحاسبي على الكفاءة الاستثمارية في ضوء آليات حوكمة الشركات، مع دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، ص٥٧-٨٤.
٢١- غالي، أشرف محمد أحمد (٢٠١٨) قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة علي العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 10، مجلة الفكر المحاسب، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج٢٢، ع١٨، ص١٢٣٠-١٣٠٠.
٢٢- فرج، هاني خليل (٢٠١٧) العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وقيمة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مج٥، ع١، ص١٠٧-١٤٨.
٢٣- الفضل، مؤيد محمد على، وراضي، نوال حربي (٢٠١٠) العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة، دراسة حالة ف الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مج١٢، ع٤، ص١٣٠-١٧٣.

٢٤- الفقي، رشا على إبراهيم؛ الزكي، رحاب كمال محمود (٢٠١٩) قياس الأثر التفاعلي بين الروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، ع١، ص٥٧٣-٦٢٦.

٢٥- فودة، شوقي السيد؛ أبو العينين، رباب السيد؛ أحمد، ياسر زكريا (٢٠٢١) الأثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالية الدولي رقم (١٥) على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ع١١، ص٨١٩-٨٥٤.

٢٦- محمد، تامر سعيد عبد المنعم (٢٠١٩) قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، مج٢٣، ع٢، ص١-٦٢.

٢٧- معتوق، سهير محمود (٢٠١٨) أثر الحوكمة على أداء الجهاز المصرفي المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٣١، ع١، ص٧٧.

٢٨- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٤) أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مج١، ع١، ص٢٤٦-٣٠٤.

٢٩- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم؛ عرفة، نصر طه حسن؛ عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٦) محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، الفكر المحاسبي، ٢٠(٨)، ص٣٢٩-٣٩٥.

٣٠- يامين، اسماعيل يونس؛ الرمحي، نضال محمود (٢٠١٦) مدى تطبيق مبادي الحاكمية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الزرقاء، مجلة العلوم الاقتصادية، ص١

**المراجع الأجنبية:**

1) Basri, Y. M., Findayani, T. I., & Zarefar, A. (2021). Implementation Of Bank Governance To Improve The Performance Of Village Governments. Jurnal Akuntansi, 11(2), 123-136.
2) Biddle, G. C., Ma. M. L. & Song. F.M. (2020). Accounting conservatism and bankruptcy risk. Journal of Accounting, Auditing and Finance, Forthcoming, Available at SSRN: https://ssrn.com/ Abstract=1621272.
3) Campanale, C., Mauro, S. G., & Sancino, A. (2021). Managing co-production and enhancing good governance principles: insights from two case studies. Journal of Management & Governance, 25(1).
4) Chen, R. R., El Ghoul, S., Guedhami, O., & Nash, R. (2018). State ownership and corporate cash holdings. Journal of financial and quantitative analysis, 53(5), 2293-2334.
5) David Yermack, “Governance and Blochchains”, Review of Finance, Oxford University Press, 2017, PP. 7 – 31.
6) Evan,e., " The Effect of Independent Commissioners, Supply Chain Management, and Audit", Committee on Accounting Conservatism, Vol. 9, No. 1, 2020, Pp:1066-1071.

7) Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of Accounting and Economics, 29(3), 287–320. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(00)00024-0
8) Hamad, A., Momani, M. & Al-Mawali, H. (2019). Does Accounting Conservatism Mitigate the Operating Cash Flows Downside Risk? The Journal of Social Sciences Research, Vol.5, No.2, PP. 472-483.
9) Heflin,f., Hsu,c., &Jin,q., "Accounting conservatism and street earnings", Review of Accounting Studies, vol.20,2015, Pp:674-709.
10) Hu, C., & Jiang, W. (2019). Managerial risk incentives and accounting conservatism. Review of quantitative finance and accounting, 52(3), 781-813.
11) Ikin Solikin, A. W., & Darmawan, D. (2021). The Effect of Financial Difficulties and Institutional and Managerial Ownerships on Accounting Conservatism. Journal of Hunan University Natural Sciences, 48(10), 255-264.
12) Ismail, I. and Shafie, R. and Ismail, K. (2021), 'CFO attributes and accounting conservatism: evidence from Malaysia', Pacific Accounting Review, Vol. 33, No.4, pp.525-548.
13) Laura. S. (2015): "Enterprises families: Pries de participation mangériales et organisationnelles". Toulouse: Bart & Jones Publisher.
14) Lobo, G., Robin, A. and Wu, K. (2020),'Share repurchases and accounting conservatism', Review of Quantitative Finance and Accounting, Vol. 54, pp. 699–733. https://doi.org/10.1007/s11156-019-00804-9.
15) Maria Shams Khakwani, Muhammad Sadiq Shahid, Ali Hamza, "Effect of Corporate Governance and Financial Leverage on Market Value Added in Pakistan", Jurnal of Accounting and Finance in Emerging Economies, Vol. 2, Tssue 1, 2016, PP. 17 – 26.
16) Marzuki, M. M., & Wahab, E. A. A. (2018). International Financial Reporting Standards and Conservatism in the Association of Southeast Asian Nations Countries: Evidence from Jurisdiction Corruption Index. Asian Review of Accounting, 26(4), 487–510.
17) Muttakin, M. B., Khan, A., & Tanewski, G. (2019). CFO tenure, CFO board membership and accounting conservatism. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(3), 100165.
18) Nasr, M. A., & Ntim, C. G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. Corporate Governance. The International Journal of Business in Society, 18(3), 386-407.

19) Nasr, M. and Ntim, C. (2017), 'Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt', Corporate Governance, Vol.18, No.3, pp. 386-407.
20) Saeed, M. B. (2020). Corporate Governance and Accounting Conservatism: Empirical Evidence from Emerging Markets of South Asia (Doctoral dissertation, Capital University).
21) Schmidt, C., and Fahlenbrach, R. (2017). Do exogenous changes in passive institutional ownership affect corporate governance and firm value?. Journal of Financial Economics, 124(2), 285-306. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2017.01.005
22) Sharma, M. and Kaur, R. (2021), 'Accounting conservatism and corporate governance: evidence from India', Journal of Global Responsibility, Vol.12, No.4, pp.435-451.
23) Shroff, P. K., Venkataraman, R., & Zhang, S. (2013). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: An event-based approach. Contemporary Accounting Research, 30(1), 215–241. https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.2011.01151.x
24) Wang, C., Xie, F., & Xin, X. (2018). CEO inside debt and accounting conservatism. Contemporary accounting research, 35(4), 2131-2159.
25) Wati, L. N., Pirzada, K., Ramdany, & Momon. (2020). Determinants of Accounting Conservatism in Politically Connected Firms. Journal of Security & Sustainability Issues, 10(1), 189-200
26) Yasir, M. (2018). Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency. Islamabad University.